مشروع قرار وزعته بريطانيا على أعضاء مجلس الأمن «تحت الفصل السابع»

اليمن: العقوبات الدولية تهدد معرقلي العملية الانتقالية .. ومظاهرات مؤيدة ومعارضة لحكومة باسندوة

جانب من تظاهرات الجمعة

علي عبدالله صالح

- القرار المقترح يدعو الجميع إلى التعاون ويدعم نتائج مؤتمر الحوار الوطني
- أنباء متضاربة حول مقتل متظاهرين خلال اشتباكات مع الشرطة في خور مكسر
- أنصار الحكومة الحالية يرفعون شعار «ثورتنا مستمرة» والمناهضون يطالبون بـ «إنقاذ وطني»

عواصم - «وكالات»: وزعت المملكة المتحدة الجمعة على أعضاء مجلس الأمن الدولي مشروع قرار بشأن اليمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويتضمن نظام عقوبات ضد معرقلي العملية الانتقالية يشمل حظر السفر وتجميد الأموال والأرصدة والممتلكات.

ولا يشير المشروع إلى أسماء أو جهات محددة، لكنه ينشئ لجنة عقوبات من أعضاء المجلس لاتخاذ التدابير المتعلقة بفرض العقوبات وتحديد الجهات المعرقلة.

ويقر المشروع بأن العملية الانتقالية في اليمن تطوي صفحة رئاسة علي عبد الله صالح، ويعتبر أنها تشكل الحل الأمثل لتلبية تطلعات اليمنيين في التغيير، ويدعو جميع الأطراف إلى التعاون والمشاركة بشكل بناء بما في ذلك الجهات التي لم تكن طرفا في المبادرة الخليجية.

كما يدعم المشروع نتائج مؤتمر الحوار الوطني ويدعو الجميع إلى التعاون والمشاركة في تنفيذها.

ويتوقع أن يجري التصويت على القرار الأسبوع المقبل.

ويأتي ذلك التطور في يوم شهدت فيه البلاد مظاهرات حاشدة عقب صلاة الجمعة جسدت الأزمة السياسية التي يعيشها اليمن منذ تنحي الرئيس علي عبد الله صالح. وقد انقسمت المظاهرات بين مؤيدة لاستمرار الحكومة اليمنية ومعارضة لبقائها ومطالبة بتشكيل حكومة إنقاذ وطني بديلا عنها.

وقد نشبت مواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن في مدينة خور مكسر بعدن، أسفرت عن مقتل متظاهرين وإصابة عشرة آخرين، إلا أن السلطات نفت المعلومات.

وقالت وكالة يونايتد برس إنترناشيونال إن الحشود المطالبة ببقاء حكومة محمد سالم باسندوة ممثلة بأحزاب اللقاء المشترك تجمعت في مظاهرات حملت شعار «ثورتنا مستمرة ولا عودة للماضي».

وردد المتظاهرون هتافات تدعو إلى الإسراع في تنفيذ مقررات الحوار الوطني وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار في البلاد، مطالبين بإنهاء ما أسموها سيطرة القوى التابعة للرئيس المخلوع صالح وجماعة الحوثيين ورئيس جنوب اليمن سابقا علي سالم البيض. وأعلنت اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية عن استمرار المظاهرات المؤكدة على استمرار الثورة ومواجهة أي محاولات لإجهاضها. وتأتي هذه المظاهرات في ظل حملات تدعو إلى إقالة الحكومة واستبدالها بحكومة بدلا من المحاصصة الحزبية، حيث خرج الآلاف من معارضي بقاء الحكومة في صنعاء وعدن وذمار وصعدة وحجة وتعز.

وعبّر المتظاهرون عن رفضهم لبقاء الحكومة التي أقرها مؤتمر الحوار الوطني ومعارضتهم لتقسيم اليمن إلى ستة أقاليم حسب ما أعلن يوم 10 فبراير الجاري. وجاءت المظاهرات المضادة بناء على دعوة من قوى جبهة إنقاذ الثورة التي تضم لفيفا من قوى ممثلة بالحوثيين والمستقلين وأنصار الحراك الجنوبي.

يأتي ذلك في وقت قتل فيه متظاهران وأصيب عشرة آخرون برصاص قوات الأمن اليمنية في مدينة خور مكسر بمحافظة عدن. وقد أصيب عشرات الأشخاص باختناقات، حيث أطلقت قوات الأمن الرصاص الحي والغاز المدمع على مئات المتظاهرين المؤيدين للاستقلال في جنوب اليمن.

وحاول المتظاهرون الدخول إلى ساحة العروض في خور مكسر لتنظيم ما أطلقوا عليها مليونية الحسم رفضا لنتائج الحوار الوطني، وشهدت المدينة حالة من الكر والفر بين المتظاهرين وقوات الأمن.

وقالت وكالة رويترز إن السلطات حظرت كافة الاحتجاجات في عدن، حيث طوقت قوات الأمن المنطقة، ونقلت عن مصدر أمني نفيه وقوع خسائر بشرية. وكان الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي قد وافق على تحويل البلاد إلى دولة اتحادية مما يعطي مزيدا من الحكم الذاتي للمناطق المختلفة، لكنه لم يمنح الاستقلال لما كان يعرف باسم اليمن الجنوبي وهو الدولة التي اندمجت مع الشمال عام 1990. ورفض بعض الجنوبيين الخطة مما زاد المخاوف من مواجهة البلاد المزيد من الاضطرابات، في وقت يسعى فيه الرئيس هادي جاهدا لإعادة الأمن إلى اليمن الذي تعتبره الولايات المتحدة خطا أماميا في معركتها ضد تنظيم القاعدة.

قوات الأمن تعتقل زعيم تنظيم الجهاد في بني سويف

مصر: مرسي أمام القضاء مجدداً.. و «الجنايات» تبرئ قيادات الشرطة من تهمة قتل المتظاهرين

مسيرة مؤيدة لجماعة الاخوان

الرئيس المعزول محمد مرسي

- ثاني جلسات «وادي النطرون» تشهد فض أحراز القضية والاستماع إلى طلبات الدفاع
- هتافات «اثبت يابطل .. سجنك بيحرر وطن» تجبر القاضي على غلق نظام الصوت
- اشتباكات متفرقة بين الشرطة وأنصار «الجماعة» .. ومتظاهرون يقطعون طريق العريش في الهرم

القاهرة - «وكالات»: قضت محكمة جنايات مصرية امس ببراءة ستة من ضباط وقيادات شرطية بمحافظة الاسكندرية في قضية تتعلق باتهامهم بقتل متظاهرين خلال أحداث ثورة يناير عام 2011.

وذكرت وكالة انباء الشرق الاوسط أن من بين الذين قضت محكمة جنايات الاسكندرية برئاسة المستشار اسماعيل عطية محمد ببراءتهم مدير أمن الاسكندرية الأسبق اللواء محمد ابراهيم ورئيس قطاع الأمن المركزي بالاسكندرية الاسبق اللواء عادل اللقاني.

واشارت الوكالة الى اتهام هؤلاء بقتل والاشتراك في قتل 83 متظاهرا في عدد من أقسام شرطة الاسكندرية يتقدمها قسم شرطة الرمل ثان.

واسندت النيابة العامة الى المتهمين مدير الأمن ورئيس قطاع الأمن المركزي تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار بأن حرضا بعض ضباط الشرطة المكلفين بتأمين المظاهرات باطلاق الأعيرة النارية على المتظاهرين لردعهم وبغية فض التظاهرات.

وذكرت النيابة أن التحقيقات أظهرت أن الضباط والجنود تم تسليحهم بأوامر من المتهمين المذكورين بالأسلحة النارية وهو أمر غير منصوص عليه في لائحة الشرطة الخاصة بفض الاعتصامات والمظاهرات. وعلى صعيد آخر استأنفت محكمة جنايات شمال القاهرة، برئاسة المستشار شعبان الشامي، امس ثاني جلسات محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي، و130 متهما من قيادات الإخوان وعناصر حركة حماس وحزب الله اللبناني، في قضية اقتحام السجون والهروب من وادي النطرون.

وفور بدء انعقاد الجلسة، ردد المتهمون هتافات «اثبت يا بطل سجنك بيحرر وطن»، وقام القاضي بغلق الصوت، بينما طلب منهم الدفاع السكوت لسماع المحكمة.

وخرج المتهمون من قفص الاتهام للقاء هيئة الدفاع الموكلة للدفاع عنهم، برئاسة الدكتور محمد سليم العوا ومحمد الدماطي وأسامة الحلو وكامل مندور، وذلك قبل بدء أعمال الجلسة.

وكان أعضاء فريق الدفاع قدموا طلبا لرئيس المحكمة، للقاء مرسي وباقي المتهمين قبل انعقاد الجلسة.

وقامت المحكمة المنعقدة في أكاديمية الشرطة خلال الجلسة، بفض أحراز القضية من مستندات وتقارير، فضلا عن الاستماع إلى طلبات دفاع المتهمين. ويحاكم مرسي في أربع قضايا، هي اقتحام السجون، والتخابر، وسب القضاء، وقتل المتظاهرين.

يأتي هذا في حين شهد يوم أمس الاول اشتباكات متفرقة في البلاد بين الشرطة وعناصر الإخوان، حيث قطع هؤلاء طريق شارع العريش بحي الهرم بمحافظة الجيزة المصرية، وأضرموا النار بإطارات السيارات.

كما تمكنت سيارات الإطفاء من السيطرة على النيران التي أشعلها عناصر تنظيم الإخوان بإحدى سيارات البث التلفزيوني التابعة لقناة «التحرير» الفضائية، بشارع العريش بالهرم، وتمكن فريق العمل من الهروب دون وقوع أي إصابات.

وأفاد التلفزيون الرسمي بقطع أنصار الإخوان طريق عباس العقاد في حي مدينة نصر بالقاهرة.

هذا وأطلقت قوات الأمن المركزي قنابل الغاز المسيلة للدموع على عناصر جماعة الإخوان بميدان النعام بمنطقة عين شمس بالقاهرة، لفض الاشتباكات بين الإخوان والأهالي، والتي اندلعت مساء الجمعة.

كما نشبت اشتباكات بين عناصر تنظيم الإخوان وقوات الأمن بحلوان عقب انطلاق مسيرة لهم، وقامت العناصر المشاركة بإطلاق الألعاب النارية والشماريخ خلال المسيرة التي انطلقت من مسجد السادات بحلوان على الأهالي وقوات الأمن، التي ردت بإلقاء قنابل الغاز وسط حالة من الكر والفر بين الجانبين. امنيا تمكنت قوات الأمن المصرية فجر الامس، من إلقاء القبض على الشيخ أحمد يوسف حمد الله ، المسؤول عن تنظيم «الجهاد» في محافظة بني سويف.

وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية، انه تم القبض على حمد الله «المتهم بقتل مواطن في 30 يونيو 2013، وفي العديد من البلاغات بمحاولة قتل مواطنين آبريا، وله أكثر من أمر ضبط وإحضار من قبل النيابة العامة.» وقد تم القبض على المتهم المطلوب للقضاء «عند بوابة الكريمات، بطريق الجيش أثناء قدومه لبني سويف» بحسب ما أفاد مراسل موقع أخبار مصر. وكانت معلومات قد وردت إلى جهاز الأمن الوطني بالمحافظة تؤكد قدوم الشيخ أحمد يوسف حمد الله، في سيارة ميكروباص إلى بني سويف متخفيا، ليشرف على تنفيذ عمليات ضد جهاز الشرطة وقوات التأمين بالمحافظة، وتم التنسيق مع إدارة البحث الجنائي بمديرية أمن المحافظة.

وتشكلت مجموعة لتولي المهمة برئاسة العميد زكريا أبو زينه، مدير المباحث الجنائية بدأت بالتفتيش الدقيق بجميع كمائن بني سويف، ووضع حراسات مكثفة على جميع الكمائن بمداخل ومخارج المحافظة، حيث تم إلقاء القبض عليه وتحريز هاتفه المحمول، قبل اتصاله بأعضاء الجناح العسكري التابعين للتنظيم الجهادي داخل المحافظة، وتم نقله إلى مديرية الأمن وسط حراسة أمنية مشددة للتحقيق معه.

شكر الله تخلف البرادعي في رئاسة «الدستور»

القاهرة - «وكالات»: فازت هالة شكر الله بمنصب رئيس حزب الدستور في المؤتمر العام الأول للحزب الذي عقد بنقابة التجاريين، بعد أن حصلت على 107 من إجمالي أصوات الجمعية العمومية للحزب والبالغ عددها 203.

وعقد الحزب مؤتمره العام الأول لاختيار رئيس له خلفا لسيد المصري الذي خلف مؤسس الحزب محمد البرادعي نائب رئيس الجمهورية السابق والذي اختير رئيسا شرفيا للحزب. وكان على رأس المتنافسين على الرئاسة إلى جانب شكر الله، جميلة إسماعيل نائبة رئيس الحزب، والأمين العام السابق حسام عبد الغفار.

وقال الحزب في صفحته على موقع الفيسبوك إن هالة شكر الله عضو الهيئة العليا للحزب حصلت على 107 أصوات مقابل 57 صوتا لعضو الهيئة العليا جميلة إسماعيل الزوجة السابقة لأيمن نور زعيم حزب «غد الثورة».

وكان البرادعي الذي شغل في السابق منصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أسس حزب الدستور عام 2012، لكنه ترك رئاسته في العام التالي وسط اضطراب سياسي تمر به مصر منذ تنحي الرئيس الأسبق حسني مبارك يوم 11 فبراير 2011.

العراق: السلطات تفرض حظر التجول في تكريت

بغداد - «كونا»: اعلنت السلطات المحلية لمدينة تكريت العراقية كبرى مدن محافظة صلاح الدين الواقعة شمالي بغداد حظر التجوال في المدينة على اثر سلسلة انفجارات بسيارات مفخخة استهدفت المدينة امس.

وقال مصدر في الشرطة لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان فرض حظر التجوال جاء بعد انفجار سيارتين مفخختين في منطقة القادسية وثالثة في شارع الباشا ما ادى الى قتل شخصين واصابة 16 آخرين بجروح. وشهدت بلدة الصينية شمالي تكريت محاولة اقتحام فاشلة لمركز الشرطة قام بها مسلحون مجهولون حين فجروا سيارة مفخخة ثم هاجموا المركز باطلاق كثيف للنار ما تسبب في قتل عنصرين من الصحوة واصابة اربعة اخرين من الشرطة بجروح.

غوانتانامو: دفاع الناشري يطالب باستبعاد عقوبة الإعدام عنه

بورت ميد - «وكالات»: طالبت هيئة الدفاع عن السعودي المتهم بالتخطيط لتفجير المدمرة الامريكية كول في عام 2000 باستبعاد عقوبة الاعدام لموكلهم لانه لم يتعمد القتل.

يجيء ذلك ضمن الطلبات التي تقدم بها المحامون قبل بدء جلسات محاكمة عبد الرحيم الناشري في خليج جوانتانامو بكوبا والتي يجري متابعتها في فورت ميد من خلال دائرة تلفزيونية مغلقة. ووجهت للناشري تهم القتل والارهاب والتآمر وتصل عقوبتها للاعدام. وقال محامو الناشري «49 عاما» في دفعهم لاستبعاد عقوبة الاعدام ان المتهم السعودي يطعن في دستورية العديد من اوجه المحاكمة. وقال المحامي الكوماندر برايان ميتسر ان عقوبة الاعدام لا تسري في حالة القتل غير العمد.

ومن جانب الادعاء قال الميجر إيفان سايمون ان عقوبة الاعدام تسري على جرائم الحرب الخطيرة.

وقال القاضي الكولونيل جيمس بول انه تم تعقد جلسة مغلقة امس في جوانتانامو لاستعراض المعلومات السرية في القضية على ان تستأنف الجلسات العلنية يوم غد الإثنين.

الجزائر: اكتشاف ورشة لصناعة السلاح في «بسكرة»

الجزائر - «كونا»: اعلنت السلطات الجزائرية امس الاول انها اكتشفت ورشة لصناعة الذخيرة الحية وبنادق الصيد داخل سكن عائلي في منطقة «بسكرة» جنوبي الجزائر.

واعتقلت السلطات شخصين كانا يعملان في الورشة هما أب وابنه حولا قبو منزلهما الى ورشة لتصنيع الذخيرة الحية فيما تم حجز خمسة قطع أسلحة وبنادق صيد وجهاز منظار و10 أسلحة بيضاء. كما حجزت قوات الأمن خمسة كيلوغرامات من مسحوق البارود و400 خرطوشة جاهزة للاستعمال وتشكيلة من الأحزمة الحاملة للخراطيش والبسة ومعدات مختلفة لصناعة الذخيرة والأسلحة. وتجري السلطات الجزائرية تحقيقا عما اذا كانت الجماعات الارهابية المسلحة قد استفادت من مخرجات هذه الورشة أم أن الأمر يتعلق بصناعة أسلحة صيد بطريقة غير قانونية.

«الأوروبي» يهنئ الليبيين باختيار «لجنة الستين»

بروكسل - «كونا»: هنأت الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الاوروبي كاثرين اشتون امس الشعب الليبي بانتخابات لجنة صياغة الدستور «لجنة الستين» التي اجريت نهاية الاسبوع الماضي.

وقال مايكل مان المتحدث باسم اشتون في بيان صحفي «لقد اظهر الشعب الليبي ولمرة ثانية التزامه بتأسيس ليبيا جديدة ترتكز الى الاحترام ومبادئ الديمقراطية والحريات الاساسية».

وأضاف «ان ليبيا جارة مهمة لأوروبا ونأمل في تأسيس علاقات منفعة متبادلة معها طويلة الامد».

وتعهد بدعم الاتحاد الاوروبي للشعب الليبي في مساعيهم نحو تحقيق الرخاء في مجتمع يرتكز الى حكم القانون ومبادئ الديمقراطية».

وتشكيل لجنة ليبية - تونسية للتحقيق في حادث «قرمبالية»

تونس - «وكالات»: أعلن المدير العام للطيران المدني بوزارة النقل التونسية كمال بن ميلاد تشكيل لجنة مشتركة تونسية ليبية للتحقيق في ملابسات تحطم طائرة عسكرية ليبية بتونس، بينما نفى القائم بأعمال السفارة الليبية في تونس مختار دريرة وجود أحد عناصر تنظيم القاعدة على متن الطائرة المنكوبة.

وقال بن ميلاد أثناء مؤتمر صحافي عقده إن لجنة مشتركة من البلدين شرعت امس بالتحقيق في أسباب حادث سقوط الطائرة الليبية فجر الجمعة في منطقة قرمبالية من محافظة نابل شمال شرق العاصمة تونس. وأشار المسؤول التونسي إلى أن السلطات المعنية قامت بتأمين محيط مكان الحادث، حيث تتواصل إجراءات التنسيق اللازمة بين الجانبين الليبي والتونسي للبدء في رفع الصندوق الأسود. ووصل فريق ليبي وصف بالفني إلى تونس للمشاركة في أعمال لجنة التحقيق المشتركة. في الأثناء، نفى القائم بأعمال السفارة الليبية في تونس مختار دريرة الأنباء التي أشارت إلى وجود أحد عناصر تنظيم القاعدة على متن الطائرة الليبية المنكوبة. ونقلت وكالة الأنباء التونسية عن دريرة قوله «إن مثل هذا النوع من الطائرات العسكرية يستعمل في أغراض نقل المرضى للعلاج». وجاء تصريح الدبلوماسي الليبي ردا على ما ذكرته وسائل إعلام تونسية من أن «القيادي في تنظيم القاعدة بليبيا مفتاح الداودي من بين الأشخاص الأحد عشر الذين لقوا حتفهم في حادث تحطم الطائرة». لكن وزير الثقافة الليبي الحبيب الأمين أعلن في مؤتمر صحفي أن الداودي كان من بين ركاب الطائرة.

ويعد الداودي من أبرز قيادات تنظيم الجماعة الليبية المقاتلة القريبة من تنظيم القاعدة والتي تأسست في منتصف الثمانينات من القرن الماضي على أيدي ليبيين شاركوا في حرب أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي سابقا.

وأسفر حادث تحطم الطائرة الليبية عن مقتل جميع ركابها الـ11، وقال المتحدث باسم سلطات الحماية المدنية التونسية منجي القاضي إن الطائرة كان على متنها ثلاثة أطباء ومريضان وستة من أفراد الطاقم. وأضاف المتحدث أن «الطائرة اشتعلت بالكامل، وقد توجهت فرق الحماية المدنية إلى الموقع وانتشلت الجثث المتفحمة» من الحطام، وتم نقلها إلى أحد مستشفيات العاصمة التونسية.